القطاعين العام والخاص، وذلك نظراً لأن القطاع الخاص يمثل جزءاً كبيراً فيما يتعلق بالحديث عن التدفقات المالية غير المشروعة، ومن ثم: فإن وجود آليات تعزز من التنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص مثل آليات الإبلاغ عن المخالفات سوف يسهم بصورة كبيرة من الحد من تلك التدفقات.

كما تطرقت الجلسة للعلاقة الوثيقة بين التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول، حيث إن استرداد الأصول يساهم فى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

لقد أوضحت هذه الجلسة الأهمية الكبرى لقضية التدفقات المالية غير المشروعة، كما أظهرت الدور الكبير والهام الذى تلعبه وحدات التحريات المالية فى صد هذه التدفقات، كما عكست الجلسة للدور الهام الذى تلعبه مصر فى هذه القضية من خلال وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ما تبذله مصر لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك فى إطار أشمل وأعم وهو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ثالثاً: أفضل الممارسات وأبرز التحديات لاسترداد عائدات الفساد

عقدت النيابة العامة المصرية حدثاً خاصاً بعنوان: «أفضل الممارسات وأبرز التحديات لاسترداد عائدات الفساد « تناولت فيها أفضل الإجراءات التى اتخذتها النيابة العامة المصرية فيما يخص مجال استرداد الموجودات. وجاء على رأس تلك الإجراءات إصدار القانون رقم «٢٨» لسنة «٢٠١٥» بشأن إنشاء وتنظيم اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات فى الخارج و تضم اللجنة فى عضويتها النائب العام وبعض الوزارات والجهات الرقابية والقضائية المعنية بهدف توحيد الجهود بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة فى سبيل تتبع واسترداد الأموال والبت الناجز فى طلبات التصالح. وقد تكللت تلك الجهود بالنجاح حيث تمكنت اللجنة من استرداد ما يقارب ٩مليارات جنيه مصرى أى ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار امريكى من المبالغ المتحصلة عن جرائم الفساد بعد ان تقدم مرتكبوها بطلبات للتصالح مع اللجنة.

واستعرضت الجلسة الإجراءات المتعلقة بإصدار أوامر منع من التصرف فى أموال المتهمين فى قضايا الفساد والتى شملت أموال المتهمين وزوجاتهم و أولادهم القصر وكذلك امتداد نطاق نفاذ تلك القرارات إلى داخل وخارج الجمهورية كما يشمل ذلك الأموال المعلومة وغير المعلومة. وتتضافر جهود عدد من الجهات المعنية فى تنفيذ تلك الإجراءات وعلى رأسهم هيئة الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تناولت الجلسة التقدم المحرز على صعيد التعاون الدولى فيما يخص استرداد الأصول والموجودات، حيث شهدت الآونة الأخيرة تقديم العديد من طلبات المساعدة القضائية مع الدول الأجنبية من أجل التحرى وتجميد ومصادرة وإعادة جميع الموجودات وعائدات الفساد، وشملت تلك الجهود التواصل المباشر مع المختصين من الدول الأخرى من خلال عقد العديد من اللقاءات الثنائية، وفتح قنوات اتصال مباشرة وغير مباشرة مع المسئولين فى الدول المعنية، وكذلك النجاح فى استصدار قرارات من الاتحاد الاوروبى والاتحاد السويسرى بتجميد أموال وأصول المتهمين بالخارج، و أخيراً تعقب المتهمين من خلال إصدار أوامر قبض دولية مع وضع المتهمين على قوائم النشرة الحمراءالخاصة بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

كما ضمت الجلسة مناقشات لأهم التحديات الموضوعية والإجرائية لاسترداد متحصلات وعائدات الفساد من الخارج. والتى تتمثل فى المغالاة فى الإجراءات الشكلية والتأخر فى الرد على طلبات المساعدة القانونية مثل تحديد مكان المال المطلوب تجميده داخل المؤسسات المالية للدولة المعنية بالطلب، وكذلك التأخر أو عدم الاستجابة لتنفيذ الاحكام الغيابية بسبب اختلاف الأنظمة التشريعية والقانونية فى كل دولة، بالإضافة إلى عدم إفصاح بعض الدول عن هوية المالكين الحقيقيين للشركات العابرة للحدود، وهو ما ينتج عنه طول الفترة التى تستغرقها عملية تتبع الأموال المنهوبة واستردادها وصدور الأحكام النهائية.

وانتهت أعمال الجلسة إلى عدة توصيات هامة لتعزيز عمليات استرداد العائدات. واشتملت تلك التوصيات على ضرورة تطوير آليات للتواصل بشكل أكثر فاعلية قبل إرسال طلبات المساعدة القانونية حتى يتم صياغتها بشكل مقبول أمام المحاكم الأجنبية وعلى الدول متلقية الطلبات عدم المغالاة فى الإجراءات الشكلية والتحلى بالإرادة السياسية الحقيقية لرد متحصلات الفساد إلى مالكيها. ومثلها مثل الجلستين السابقتين، أظهرت هذه الجلسة الجهود والإجراءات التى تقوم بها الدولة المصرية فى منع ومكافحة الفساد، والدور الذى تلعبه النيابة العامة المصرية فى استرداد عائدات الفساد.

لقد لاقت الجلسات الخاصة التى قامت جمهورية مصر العربية بتنظيمها استحسان الوفود المشاركة من ممثلى الدول ومنظمات المجتمع المدنى والجهات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد، وحظيت الجلسات بعدد كبير من المداخلات والنقاشات التى أثرت تلك الجلسات ومكنتها بالخروج بالعديد من التوصيات العملية القابلة للتنفيذ فى مجالات مكافحة الفساد بكافة صوره وأنماطه. وعكست هذه الجلسات – بما تضمنته من إجراءات تم اتخاذها وتحديات يتم العمل على التغلب عليها – الإرادة السياسية القوية التى تتمتع بها مصر لمكافحة الفساد، وإصرار الدولة على تنفيذ التزاماتها الدولية والإقليمية والدولية لمواجهة هذه الظاهرة التى تؤثر بصورة كبيرة على العملية التنموية.

قامت مصر باستعراض العديد من الخطوات والإجراءات التنفيذية التى اتخذتها فى إطار مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتصدى لكافة أشكال التدفقات المالية غير المشروعة وتم تسليط الضوء على تجربة الدولة المصرية فى إنشاء نظم شاملة للإشراف والرقابة على مختلف صور التدفقات النقدية

عقدت النيابة العامة المصرية حدثاً خاصاً بعنوان: «أفضل الممارسات وأبرز التحديات لاسترداد عائدات الفساد « تناولت فيها أفضل الإجراءات التى اتخذتها النيابة العامة المصرية فيما يخص مجال استرداد الموجودات

خلال كلمته بالجلسة الختامية
رئيس هيئة الرقابة الإدارية
أوضحنا للمجتمع الدولى أن مكافحة الفساد لا تزال على رأس جدول الأعمال السياسى

قال اللواء حسن عبدالشافى رئيس هيئة الرقابة الإدارية خلال الجلسة الختامية أن المؤتمر أوضح للمجتمع الدولى أن مكافحة الفساد لا تزال على رأس جدول الأعمال السياسى ..

حضرات المندوبين الموقرين ،،، السيدات والسادة ،،،

اختتمنا مداولات مؤتمر الدول الأطراف فى دورته التاسعة، وقد نظر المؤتمر فى عدد من المسائل ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستقبل الاتفاقية، وتختتم هذه الدورة عاماً من مكافحة الفساد.

وقد عقدت هذه الدورة فى أعقاب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، والتى اعتمدت إعلانا سياسيا يرسم طريق عملنا فى منع الفساد ومكافحته لسنوات قادمة.

وقد أوضحنا للمجتمع الدولى أن مكافحة الفساد لا تزال على رأس جدول الأعمال السياسى، وأن الدول تجدد وتعزز جهودها الرامية إلى تنفيذ مبادئ الاتفاقية ومعاييرها، وأسند المؤتمر لنفسه عدداً من المهام الهامة للمستقبل، وينتظرنا الكثير من العمل، وسيشرفنى أن أعمل مع الوفود الموقرة فى طريقنا إلى الدورة العاشرة.

أود أن أعرب عن تقديرى للدور الفعال الذى قمتم به جميعاً، الحكومات، المنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدنى فى هذا المؤتمر، ولقد كان للمجتمع المدنى دور هام على النحو المبين فى الاتفاقية وقد ثبت من جديد أن مساهماتنا المجتمعية فى جهود مكافحة الفساد فى إطار الاتفاقية تقود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتائج ناجحة.

واسمحوا لى أن أؤكد أن حكومة جمهورية مصر العربية شرُفت وسعدت باستضافة هذه الدورة، كما شرفتُ وسعدتُ بها شخصياً، وأود أيضا أن أعرب عن تقديرى الشخصى للمساعدة التى يقدمها المكتب الموسع فى أعمال المؤتمر.

أتوجه بتقدير خاص إلى نواب رئيس المؤتمر لما قدموه من دعم خلال تولى رئاسة الجلسة العامة والاجتماعات التى عقدت بالتوازى معها.

أعتقد أننى أتكلم باسم جميع الوفود عندما أعرب عن تقديرنا لجميع موظفى الأمانة، الذين أسهموا فى عملنا ويسَّروه بإعداد الوثائق وصياغة تقرير الدورة، فضلا عن إسداء المشورة وتقديم الدعم لجميع الوفود فى مختلف مراحل مداولاتنا.

أود أن أضيف أيضاً، شكرنا لجميع الأشخاص الذين عملوا وراء الستار وساعدونا باقتدار هذا الأسبوع، ولجميع موظفى خدمات المؤتمرات الذين تعهدوا الاجتماع، بمن فيهم أولئك الذين قاموا بتحرير وثائقنا وترجمتها ونسخها وتوزيعها، وكذلك للمترجمين الشفويين والموظفين التقنيين فى هندسة الصوت.

أود أن أعرب أيضا عن تقديرى وشكرى للأمانة وفريق خدمات المؤتمرات لتعزيزهم الجهود الرامية إلى الحد من الآثار البيئية الضارة التى قد تنشأ عن انعقاد هذه الدورة، ولا سيما بتقليل النفايات الورقية عن طريق تشجيع استخدام الوثائق الإلكترونية والخدمات المتاحة عبر الإنترنت.

وأود كذلك أن أعرب عن تقدير خاص للدور القيادى الذى أدته الدكتورة غادة والى المدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة والذى لم يقتصر على هذا المؤتمر فحسب، بل ظهر أيضاً فى قيادتها أعمال مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة.

وأخيرا، اسمحوا لى أن أتمنى لكم جميعا عودة آمنة إلى دياركم.